

فشرط الحاذة المفسدة عشرة علما قالوا الأول كونها بالهبة او مبيية مشترها ويجوز
 تسع مطلقا او ثمانية اوسع اذا كانت غلبة وسمي قولهم بكونه كذلك لا تقصد ولا فرق
 بين الاطام وفيه اثبات كونها بفعل الصلوة فان كانت لا تقصد بها لا تقصد لثالث ان يكون
 الحاذة قد ركن عند عهد واداء الركن مع شرط عندك في سعة الرباع ان يكون مطلقا
 اذ كانت كونه وسمي فلا تقصد الحاذات صلوة الحاذة وسجدة التلاوة ^{الصلوة} الحاذة
 مشتركة من حيث التحريم بان يبنى طرأة تحريمها على تحريم الركن او بسبب تحريمها
 على تحريم ثالث فلا تقصد الحاذات فيها اذ اصل صلوة واحدة متفرقة او مقترنة
 احدهما بالامام لم يقصد به الاخر لثبات كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون
 الركن ارضا لها اكلها اكلها امام فيما يؤد بان حقيقة كالمقصد او تقيد كل اثنين بعد
 فزاع الامام فلا تقصد الحاذات اذا كانا مسبوقين قلنا الى قضاء ما سبقه السابح
 انما ذلكما حتى لو كان احدهما عارضا قد رقا مية والآخر على الارض لا تقصد التام انما
 الجهة فلو اختلفت بان كانا بصليين في جوف الكعبة كل منهما لجهة غير جهة الاخر لا تقصد
 الحاذات لثبات تسع عدم الحائل بينهما حتى لو كان بينهما اسطوانة ونحوها لا تقصد والفرجة
 التي بينهما انما الحائل العشرة ينوي الامام امامة النساء فانه لم ينو بها الا بفتح
 اضدادها فلا تقصد حاذتها وقيل حاذات الامم كالمسألة وهو غير الصحيح وثبت شرط
 لصحة

لصحة الاختداء الحاذة كان الامام والمقتدي حكميا فلو كان بينهما حائط فان كانا قسما
 دون القامة كليله عرض غير لائق على ما بينه الصنفين لا يمنع والا فان كانا فيه اوكوة
 يمكن الوصول الى الامام منه وهو مفتوح فذلك لا يمنع وان كانا بالباب مسدودا او القوة
 صغيرة لا يمكن التفوذ منها او سكرية فانه لا يشتبه على حال الامام بروية او سببه لا يمنع
 يحكم على احتياط الحلواني قال في المحيط وهو الصحيح وان كانا الحائط على خلاف فاذكر بان كان
 عرضا طويلا وليس فيه تفرقة وان لم يكن بينهما حائط ولكن بينهما اوبى للمقتدي
 وبين الصنف الذي قد اتم بعد فان كانا اقترعا كان فيه صفة وتميز الجارية لا يمنع
 مطلقا وان كان قد رما يقوم في صفة فان كانا في المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد
 الا ان يقوم فيه ثلثة فانهم صنف يحصل به الاتصال من رايهم عن قيامهم بالاتفاق
 بخلاف الواحد فانه لا يحصل به الاتصال بالاتفاق وكذا الاثنان عند خلافه
 في يوسف فان الاثنين عنده كانت ثلثة وذلك وفقهم اتفاقا وجمعا لتمامهما
 وفقهم الحاذات النساء وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا جدا كمسجد بيت المقدس
 المشتمل على المرحل الثلثة وقام المقتدي في اقصاه من غير اتصال الصنفين فلا
 يجوز ولوا اقتدي من سطح المسجد فالكلام فيه كما لو اقتدي من وراء الحذر وكذا
 المندة ولو اقتدي على جدار بيت هضبة بالمسجد ولا يخفى على حال الامام جاز